اتحاد مصارف الإمارات
UAE BANKS FEDERATION

اتحاد مصارف الإمارات

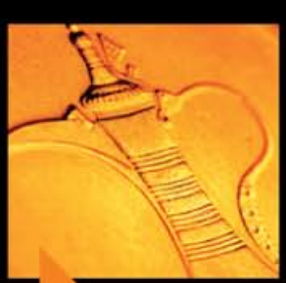

التقرير السنوي ٢٠١٣

اتحاد مصارف الإمارات
UAE BANKS FEDERATION

المحتويات

٢
مجلس الإدارة

٣
رسالة رئيس مجلس الإدارة

٤
حول اتحاد مصارف الإمارات

٦
المجلس الاستشاري للرؤساء التنفيذيين

٧
اللجان الفنية المتخصصة

٨
الأعضاء

٩
الأنشطة

١١
أبرز الأخبار

١٣
خطة العمل

١٥
مؤشرات القطاع المصرفي

٢١
موجز الاقتصاد

معالي عبد العزيز عبد الله الغرير

بنك المشرق
رئيس

معالي خلفان محمد الرومي

بنك الاستثمار
نائب الرئيس

سعادة عبد العزيز عبد الله الزعابي

بنك رأس الخيمة الوطني
عضو

سعادة عيسى عبد الرحمن العتيق

بنك أم القيوين الوطني
عضو

السيد عبد الله عبد الرحيم

بنك أبوظبي الوطني
عضو

السيد عبد الله خليل المطوع

بنك أبوظبي التجاري
عضو

السيد يعقوب يوسف حسن

بنك دبي التجاري
عضو

السيد عبدالشكور حسين تهلك

بنك الإمارات دبي الوطني
عضو

السيد عبد الله زيد الشحي

مصرف أبوظبي الإسلامي
عضو

الإبداع والابتكار

انه لمن دواعي الاعتزاز مع بداية عام ٢٠١٤ ان نفخر بالتطورات الطموحة التي شهدها القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة رغم التحديات الكبيرة اقليمياً وعالمياً، ونعتقد أن الوقت قد حان لنجني ثمار ما بذلناه من جهود حثيثة، في بلدٍ يحفل بشتى كبير من الجنسيات والثقافات. ونحن في اتحاد مصارف الإمارات مستمرون في التواصل مع العملاء كذلك في العمل الدؤوب على توفير المنصة المناسبة التي تتيح للبنوك في الإمارات العمل سوياً لتحقيق الصالح العام.

انسجاماً مع قيمنا المتمثلة بالاحترافية والنزاهة والشفافية والابتكار والإبداع ، فقد أخذنا على عاتقنا أن نكون صوت المصارف في دولة الإمارات ، ونسعى جاهدين لتحقيق هدفنا في تسيير أعمال القطاع المصرفي بأقصى قدرٍ ممكن من السلاسة والفعالية والثقة. وقد تمكنّا من خلال وضع بعض القواعد والمبادئ ضمن مؤسستنا من العمل بثقة لتحقيق طموحاتنا وخدمة العملاء والمجتمع والاقتصاد الوطني، إذ لا سبيل للتميز والريادة إلا من خلال المعرفة والابتكار.

وبعد أن تركنا بصمتنا على الصعيد الإقليمي، بدأ اتحاد مصارف الإمارات الآن في بناء روابط مع عددٍ من الهيئات المصرفية الدولية المرموقة، غير ان التطور سيكون بلا طائل إذا لم يبدأ من الأساسيات، ومن هنا فاننا ملتزمون بالمبادرة الحكومية المتمثلة في صندوق معالجة الديون المتعثرة للمواطنين، وماضون في تشجيع البنوك الأعضاء للانضمام إلى تلك المبادرة إضافة إلى العمل على رفع مستوى التوعية المصرفية والمالية للعملاء وكذلك تبني وتوفير الشمول المالي لكافة شرائح المجتمع.
يهدف اتحاد مصارف الإمارات من خلال التعاون مع مبادرة الحكومة الذكية إلى رؤية الإمارات في طليعة الاقتصاديات الحديثة في العالم، ولأننا نمثل صوت هذا القطاع الديناميكي فإننا نسعى لتحقيق اهدافنا في سبيل انجاح هذه المبادرة. ومازالت الرحلة في بدايتها، اذ هنالك المزيد من العمل لتحقيق ما يصبو اليه المجتمع الإماراتي، فلطالما كانت أحلامنا كبيرة، وفي ظل الانتعاش الاقتصادي الذي تشهده البلاد، باتت تطلعاتنا أكبر من أي وقتٍ مضى.

كما واننا بصدد وضع معايير جديدة لتلبية احتياجات ونمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة، كما شرعنا في وضع مبادئ لانشاء وحدة حوكمة تتوافق مع الشريعة الإسلامية، لتصبح الصيرفة الإسلامية أكثر جاذبية إقليمياً وعالمياً. ولأن شبابنا هو نواة المستقبل، يعمل اتحاد مصارف الإمارات بشكل حثيث لتشجيع ودعم الكوادر المصرفية المواطنة، اذ لن نستطيع أن نحصد ثمار رؤيتنا وخططنا التي وضعناها من أجل قطاع مصرفي متين وقوي دون أن يتأصل التوطين ثقافةً وممارسةً في العمق.

أود أن أنتهز هذه الفرصة لأتوجه بالشكر إلى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، والبنوك الأعضاء، ولجميع أعضاء اللجان، لثقتهم بنا وتعاونهم ومساندتهم المستمرة.

عبدالعزيز عبدالله الغرير
رئيس مجلس الإدارة
اتحاد مصارف الإمارات

صوت المصارف

اتحاد مصارف الإمارات صوت المصارف في الدولة

يهدف اتحاد مصارف الإمارات إلى تعزيز وتطوير قطاع المصارف في الدولة

تأسس اتحاد مصارف الإمارات عام ١٩٨٢ كهيئة ممثلة للبنوك العاملة في الدولة، وذلك بهدف حماية مصالح البنوك وزيادة التعاون والتنسيق فيما بينها، وكذلك تعزيز القطاع المصرفي لما فيه مصلحة العملاء والاقتصاد الوطني.

تم تأسيس اتحاد المصارف تحت مسمى جمعية المصارف الوطنية، وتم بعدها تعديل اسمه ليصبح جمعية مصارف الإمارات، ثم اتحاد مصارف الإمارات في عام ٢٠١٣. يوفر الاتحاد للمصارف الأعضاء منصة مشتركة لتبادل الأفكار والآراء والمعلومات، ويعمل على رفع الوعي بالدور الحيوي الذي تضطلع به المصارف بإسهاماتها المالية والاقتصادية والاجتماعية ،

حول اتحاد مصارف الإمارات

وبآرائها المجتمعة حول القضايا ذات الاهتمام المشترك.

يتولى إدارة اتحاد مصارف الإمارات مجلس إدارة مؤلف من تسعة أعضاء يتم انتخابهم كل ثلاث سنوات ويقع على عاتق المجلس وضع الخطط وسنّ السياسات ومراقبة الأنشطة، كما يشتمل الاتحاد على مجلس استشاري يضم الرؤساء التنفيذيين للمصارف الأعضاء، ويختص بمتابعة تنفيذ سياسات الاتحاد وأنشطته، واتخاذ القرارات المناسبة فيما يتعلق بالقضايا المرتبطة بالقطاع المصرفي.كما وتقوم اللجان الفنيّة العشرة في الاتحاد، والتي تغطي مختلف قطاعات العمل المصرفي، ببحث ومناقشة كافة القضايا المصرفية ذات الصلة.

وتتمثل الاهداف الرئيسية للاتحاد في تمثيل المصارف الأعضاء وتعزيز التعاون والتنسيق فيما بينها، وحماية مصالحها والدفاع عن حقوقها، ويسعى الاتحاد أيضاً إلى تسهيل تبادل الأفكار والمعرفة لخدمة المصارف الأعضاء، وتنسيق المعلومات وتوحيد الآراء بشأن جميع القضايا التي تهم المصارف والعاملين في القطاع.

كما يهدف اتحاد مصارف الإمارات إلى تيسير تبادل المعلومات المصرفية والمالية على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتنسيق التعاون في مجال الإجراءات المصرفية والشؤون القانونية والفنية والإدارية، وإيجاد الحلول للمشاكل التي تواجهها المصارف والعاملين في المجال المصرفي.

■ كلمة معالي عبد الرحيم الفارس خلال مؤتمر سيبوس ٢٠١٣ في دبي

المجلس الاستشاري للرؤساء التنفيذيين

١. الرئيس التنفيذي	بنك المشرق (ش. م. ع.)
٢. الرئيس التنفيذي للمجموعة	بنك أبوظبي الوطني (ش. م. ع.)
٣. الرئيس التنفيذي/ عضو مجلس الإدارة	بنك أبوظبي التجاري (ش. م. ع.)
٤. الرئيس التنفيذي	المصرف العربي للاستثمار والتجارة الخارجية (المصرف)
٥. الرئيس التنفيذي	بنك الاتحاد الوطني (ش. م. ع.)
٦. الرئيس التنفيذي	بنك دبي التجاري (ش. م. ع.)
٧. الرئيس التنفيذي	بنك دبي الإسلامي (ش. م. ع.)
٨. الرئيس التنفيذي	بنك الإمارات دبي الوطني (ش. م. ع.)
٩. الرئيس التنفيذي	مصرف الإمارات الإسلامي (ش. م. ع.)
١٠. الرئيس التنفيذي	مصرف الشارقة الإسلامي (ش. م. ع.)
١١. الرئيس التنفيذي	بنك الشارقة (ش. م. ع.)
١٢. الرئيس التنفيذي	البنك العربي المتحد (ش. م. ع.)
١٣. المدير العام	بنك الاستثمار (ش. م. ع.)
١٤. المدير العام	بنك رأس الخيمة الوطني (ش. م. ع.)
١٥. الرئيس التنفيذي	البنك التجاري الدولي (ش. م. ع.)
١٦. الرئيس التنفيذي	بنك الفجيرة الوطني (ش. م. ع.)
١٧. الرئيس التنفيذي	بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.)
١٨. الرئيس التنفيذي	بنك الخليج الأول (ش. م. ع.)
١٩. الرئيس التنفيذي	مصرف أبوظبي الإسلامي (ش. م. ع.)
٢٠. الرئيس التنفيذي	نور بنك
٢١. الرئيس التنفيذي للمجموعة	مصرف الهلال
٢٢. الرئيس التنفيذي	مصرف عجمان
٢٣. الرئيس التنفيذي	بنك الإمارات للاستثمار
٢٤. الرئيس التنفيذي	بنك اتش. اس. بي. سي. الشرق الأوسط
٢٥. الرئيس التنفيذي	سيتي بنك إن. أيه.
٢٦. الرئيس التنفيذي	ستاندرد تشارترد بنك

اللجان الفنية المتخصصة

لجنة الحسابات وتطبيقات بازل

برئاسة: السيد باسم عيتاني

نائب رئيس تنفيذي، مدير إدارة الائتمان- بنك أبوظبي التجاري

اللجنة القانونية

برئاسة: السيد عبد الحكيم بن حرز

مدير عام الشؤون القانونية ومنع الاحتيال والتحقيق - بنك الإمارات دبي الوطني

لجنة الخدمات المصرفية للأفراد

برئاسة: السيد كريستوفر دوميت

مساعد مدير عام الائتمان ومخاطر القطاع المصرفية المحلي - بنك أبوظبي الوطني

لجنة الأعمال المصرفية التجارية للشركات

برئاسة: السيد مهدي كاظم

مدير عام الأعمال المصرفية التجارية للمؤسسات الكبيرة والعالمية - بنك الإمارات دبي الوطني

لجنة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

برئاسة: السيد مهدي ممدوح كيلاني

نائب رئيس تنفيذي، رئيس قطاع الخدمات المصرفية للأعمال - بنك أبوظبي الإسلامي

الصيرفة الإسلامية

برئاسة: السيد معين الدين معالم

الرئيس التنفيذي

المشرق الإسلامي

لجنة الأسواق المالية

برئاسة: السيد كيفين تايلور

مدير خزينة المجموعة والاستثمارات- بنك أبوظبي التجاري

لجنة إدارة المخاطر

برئاسة: السيد روحيت كومار

نائب رئيس أول ورئيس مخاطر الائتمان ومخاطر الأسواق - بنك أبوظبي الوطني

لجنة التشريع والالتزام

برئاسة: السيد وحيد رائور

نائب رئيس أول ورئيس مخاطر الائتمان ومخاطر الاسواق - قطاع إدارة المخاطر - بنك أبوظبي التجاري

لجنة الموارد البشرية

برئاسة: السيد إيهاب أ. حسن

الرئيس التنفيذي للموارد البشرية للمجموعة، نائب رئيس تنفيذي، مجموعة الموارد البشرية، بنك أبوظبي الوطني

الأعضاء

١. بنك أبوظبي الوطني (ش. م. ع.)
٢. بنك أبوظبي التجاري (ش. م. ع.)
٣. المصرف العربي للاستثمار و التجارة الخارجية (المصرف)
٤. بنك الاتحاد الوطني (ش. م. ع.)
٥. بنك دبي التجاري (ش. م. ع.)
٦. بنك دبي الإسلامي (ش. م. ع.)
٧. بنك الإمارات دبي الوطني (ش. م. ع.)
٨. مصرف الإمارات الإسلامي (ش. م. ع.)
٩. بنك المشرق (ش. م. ع.)
١٠. مصرف الشارقة الإسلامي (ش. م. ع.)
١١. بنك الشارقة (ش. م. ع.)
١٢. البنك العربي المتحد (ش. م. ع.)
١٣. بنك الاستثمار (ش. م. ع.)
١٤. بنك رأس الخيمة الوطني (راك بنك) (ش. م. ع.)
١٥. بنك الفجيرة الوطني (ش. م. ع.)
١٦. بنك الإمارات للاستثمار
١٧. مصرف عجمان
١٨. مصرف الهلال
١٩. نور بنك
٢٠. البنك العربي (ش. م. ع.)
٢١. مصرف أبوظبي الإسلامي (ش. م. ع.)
٢٢. بنك الخليج الأول (ش. م. ع.)
٢٣. بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.)
٢٤. البنك التجاري الدولي (CBI)
٢٥. بي. إن. بي. باريبا
٢٦. بنك برودا
٢٧. كريدي اجريكول بنك التمويل والاستثمار
٢٨. بنك مصر
٢٩. بنك اتش. اس. بي. سي. الشرق الأوسط
٣٠. البنك العربي الافريقي الدولي
٣١. الخليجي - فرنسا أس. أيه
٣٢. البنك الأهلي الكويتي (ش. م. ك.)
٣٣. باركليز بنك
٣٤. حبيب بنك المحدود
٣٥. حبيب بنك أيه. جي. زيوريخ
٣٦. ستاندرد تشارترد بنك
٣٧. سيتي بنك إن. أيه.
٣٨. بنك صادرات ايران
٣٩. بنك ملي ايران
٤٠. بلوم بنك فرنسا
٤١. رويال بنك اوف سكوتلاند إن. في.
٤٢. يونايتد بنك ليميتد
٤٣. بنك الدوحة
٤٤. مجموعة ساميا المالية
٤٥. دويتشه بنك
٤٦. البنك الصناعي التجاري الصيني
٤٧. ذا بنك أوف طوكيو - ميتسوبيشي يو. إف. جي. ليميتد
٤٨. بنك الكويت الوطني
٤٩. البنك الوطني العماني

الأنشطة والإنجازات

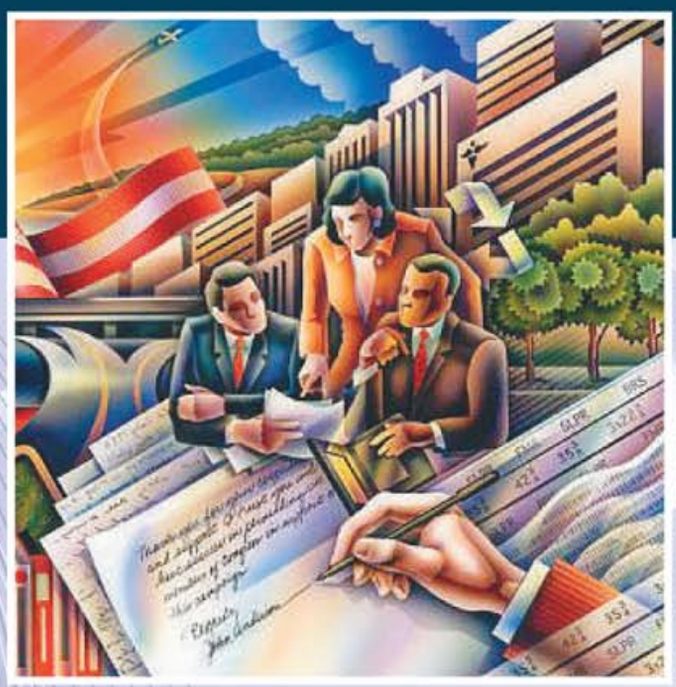

وثيقة السلوك المصرفي

تهدف وثيقة السلوك المصرفي لاتحاد مصارف الإمارات إلى تنظيم العمل المصرفي، وتعزيز التعاون بين المصارف، وإيجاد بيئة مهنية شفافة تخدم مصالح العملاء وحقوقهم. ويسعى اتحاد المصارف من خلال الوثيقة إلى تعزيز التوطين ودفع الجهود الرامية إلى رفع الوعي العام بشأن الثقافة المالية وبناء بيئة مصرفية مواتية، وذلك لتعزيز ثقة العملاء بالمصارف وتعزيز الشفافية وسياسات السوق الحرة. رغم ان الوثيقة ليست ملزمة قانونياً، ولا تحل مكان السياسات الخاصة بالمصارف، الا انه يقع على عاتق كل مصرف مسؤولية الامتثال بالوثيقة والتقيد والالتزام بها.

التنسيق مع المصرف المركزي

لقد بدا دعم مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي للقطاع المصرفي جلياً لا سيما في السنوات الأخيرة، وذلك من خلال التعاون والتشاور المنتظم لضمان نظام مصرفي سليم، اذ تم دعوة المصارف خلال العام لإبداء الرأي وتقديم المقترحات بشأن عدد من القضايا الملحة، مثل الرهن العقاري للافراد، والتركزات الإئتمانية. وقد اثمر هذا التعاون إصدار نظامين مهمين هما نظام الرهن العقاري للافراد ونظام التركزات الإئتمانية، واللذين عكسا إسهامات اتحاد المصارف إلى حد كبير.

من جانب آخر ، تم رفع مقترح لجنة الأعمال المصرفية التجارية التابعة لاتحاد مصارف الإمارات بشأن اعادة تعريف الأصول العقارية التجارية الى المصرف المركزي لدراسته، بينما قامت لجنة الأسواق المالية بتقديم توصيات مهمة بشأن نظام السيولة.

وعقدت اللجنة القانونية وكذلك لجنة الخدمات المصرفية للأفراد مناقشات عدة مع الفريق المختص في المصرف المركزي بشأن نظام الخصم المباشر وتم رفع التوصيات بهذا الخصوص إلى المصرف المركزي لدراستها والبت فيها.

كذلك لعب اتحاد المصارف دوراً حيوياً في انشاء الاتحاد للمعلومات الائتمانية وذلك من خلال المشاركة المكثفة والفعالة للاتحاد والمصارف في الدورات وورش العمل، والجدير بالذكر انه تم رفع توصيات اللجنة القانونية ولجنة الخدمات المصرفية للأفراد في هذا الخصوص إلى وزارة المالية للنظر فيها.

مبادرات اتحاد المصارف

بادر اتحاد المصارف الى دعم انشاء وتفعيل الاقراض الحدي/نافذة الخصم في المصرف المركزي من خلال ورش العمل والندوات مع المصرف المركزي، وبالتالي قدمت لجنة الأسواق المالية في اتحاد مصارف الإمارات الاقتراحات بخصوص تطبيق نافذة الخصم إلى المصرف المركزي للنظر فيها. أما اللجنة القانونية فقد قامت بصياغة واقتراح ضوابط لتعيين الخبراء المصرفيين، إضافةً الى تقديم مقترحات لجنة إدارة المخاطر والتي تتعلق بتصفية عقود المشتقات المالية. أما لجنة الصيرفة الإسلامية فقد وضعت اللمسات الأخيرة على مقترحات انشاء وحدة الحوكمة الشرعية وتم تقديمها إلى المصرف المركزي للتقييم.

مشروع المحفظة الذكية

عكف اتحاد مصارف الإمارات بشكل مكثف على دراسة مشروع المحفظة الذكية وذلك لتنفيذ مبادرة الحكومة الذكية التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، في عام ٢٠١٣. ويُعد مشروع المحفظة الذكية أحد المكونات الرئيسية للمبادرة التي تدعم اجراء كافة المدفوعات والتحويلات عبر الهاتف.

وسيؤمن المشروع لمستخدمي الأجهزة المحمولة في الواقع بديلاً إلكترونياً ذكياً للمحفظة التقليدية، قادراً على تخزين وتحويل النقود، وتسديد قيمة السلع والخدمات بصورة مريحة وعبر منصة مشتركة.

تقليص المخاطر

عملت لجان اتحاد مصارف الإمارات، بصورة وثيقة مع اللجان المختصة في المصرف المركزي على مناقشة مختلف القضايا التي تهم القطاع المصرفي، حيث أوصت لجنة إدارة المخاطر بتبني مقترحاتها حول توحيد تصنيف القطاعات الاقتصادية إضافة الى وضع قاعدة وطنية لتجميع البيانات، بينما قامت اللجنة القانونية بتقديم مقترحاتها بخصوص تنفيذ الرهن العقاري، وكذلك وضع ضوابط صارمة لتعيين الخبراء المصرفيين في القضايا القانونية.

تعزيز الرؤية

عقد اتحاد مصارف الإمارات مؤتمره الأول تحت عنوان «الملتقى المصرفي في منطقة الشرق الأوسط» في 26 نوفمبر 2013 بالتعاون مع مجلة ذا بانكر وصحيفة فايننشال تايمز، واستضاف المؤتمر نخبة من المصرفيين وكبار المتحدثين على المستويين الإقليمي والدولي. وبالاضافة الى ذلك، يعمل اتحاد المصارف على تطوير العلاقات الدولية، حيث تم توقيع مذكرتي تفاهم مع اتحاد مصارف كوريا وجمعية البنوك الإيطالية.

تنظيم الملتقى السنوي الأول لاتحاد المصارف

استضاف اتحاد مصارف الإمارات مؤتمره الأول «الملتقى المصرفي في منطقة الشرق الأوسط» في ٢٦ نوفمبر ٢٠١٣ في فندق جميرا بيتش في دبي، الذي تم تنظيمه بالتعاون مع كلٍ من فاينانشال تايمز و ذا بانكر، وقد شارك فيه رؤساء البنوك الأعضاء في اتحاد المصارف، ونخبة من ممثلي البنوك الإقليمية والعالمية والمنظمات المالية.

وكان أبرز المتحدثين معالي سلطان بن ناصر السويدي، محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ومعالي عبدالعزيز عبدالله الغرير، رئيس اتحاد مصارف الإمارات، والمتحدث الرئيسي رئيس الوزراء الايرلندي الأسبق، والرئيس التنفيذي لمركز الخدمات المالية العالمية في ايرلندا، السيد جون بروتون. وقد ركزت حلقات النقاش على التوجهات الحالية للصناعة المصرفية، بما في ذلك الآفاق المستقبلية للمصارف في منطقة الشرق الأوسط في أعقاب الربيع العربي، والآفاق المستقبلية لدولة الإمارات العربية المتحدة لتصبح مركزاً مالياً إقليمياً وعاصمة الاقتصاد الاسلامي.

مقترحات الرهن العقاري والتركزات الائتمانية

في إطار التشاور المستمر بين اتحاد مصارف الامارات والمصرف المركزي، رفع اتحاد المصارف استبياناً موحداً حول نظام الرهن العقاري للافراد يعكس مقترحات البنوك الى المصرف المركزي، وذلك بعد التشاور والمراجعة بما يتفق ومؤشرات السوق ومصلحة القطاع المصرفي. وكذلك رفع اتحاد المصارف المقترح النهائي حول حدود النسب التي تشكل التركزات الإئتمانية إلى المصرف المركزي لدراستها والبت فيها.

الاعلان عن وثيقة السلوك المصرفي

بالتوافق: إطلاق وثيقة السلوك المصرفي

اعتمدت المصارف الأعضاء في اتحاد مصارف الإمارات وثيقة السلوك المصرفي، التي تم اعدادها للارتقاء بالمعايير المهنية للممارسات المصرفية، ولتعزيز مستويات الثقة والمصداقية في القطاع المصرفي في دولة الإمارات.

وتتضمن هذه الوثيقة متطلبات المعايير المهنية المتوقعة من كافة البنوك الأعضاء في اتحاد مصارف الإمارات، عبر مجموعة واسعة من الممارسات التي تشمل مختلف المجالات المهنية مثل الإدارة والتحكم، والعلاقات بين المصارف، والسلوك المهني في السوق ومع العملاء، والعلاقة مع المصرف المركزي، وتنمية وتطوير الكوادر المصرفية المواطنة.

وضع ضوابط تعيين الخبراء المصرفيين

نجح اتحاد مصارف الإمارات بوضع ضوابط لتعيين الخبراء المصرفيين في الدولة، ومضى في تطبيقها بالتعاون مع المصرف المركزي ووزارة العدل وجهاتٍ قضائية أخرى إثر توقيع ثلاث مذكرات تفاهم.

وقد وقع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي واتحاد مصارف الإمارات مذكرتي تفاهم مع كل من محاكم دبي ومحاكم رأس الخيمة بخصوص ضوابط تعيين الخبراء المصرفيين، وجاء ذلك بعد توقيع مذكرة تفاهم مع وزارة العدل في عام ٢٠١٢، انسجاما مع تطبيق استراتيجيات الحكومة الاتحادية لتحديث القوانين والتشريعات الاقتصادية لتواكب النمو الاقتصادي لدولة الإمارات بما يتوافق مع القانون الاتحادي رقم ٧ لعام ٢٠١٢ حول تنظيم مهنة الخبراء أمام الهيئات القضائية الإماراتية، وتهدف مذكرات التفاهم إلى تنظيم وتطوير مهنة الخبير المصرفي في الدولة.

تعزيز التعاون مع جمعيات مصرفية عالمية

الصالح العام: توقيع مذكرة التفاهم مع الاتحاد المصرفي الايطالي

وقع اتحاد مصارف الإمارات مذكرتي تفاهم مع كل من جمعية البنوك الإيطالية واتحاد مصارف كوريا بهدف التعاون في القضايا المصرفية ذات الاهتمام المشترك، ويشمل ذلك تبادل المعلومات بخصوص السياسات والنظم والممارسات، وإقامة ورش عمل وبرامج تدريبية. وقد تم البحث في إنشاء قنوات اتصال لتطوير أعمال البنوك الأعضاء وتبادل الخبرات فيما يتعلق بأفضل الممارسات العالمية.

تكريم عبدالله بن محمد غباش

كرّم اتحاد مصارف الإمارات معالي عبد الله بن محمد عُباش وزير الدولة تقديراً لما بذله من جهود وما قدمه من عطاء خلال توليه منصب عضو مجلس إدارة اتحاد مصارف الإمارات منذ عام ٢٠٠٦.

حفل تكريم ثلاثة رؤساء تنفيذيين

أقام اتحاد مصارف الإمارات حفلاً خاصاً لتكريم ثلاثة رؤساء تنفيذيين: السيد مايكل توماليـن، الرئيس التنفيذي السابق لمجموعة بنك أبوظبي الوطني، والسيد ريك بدنر، الرئيس التنفيذي السابق لمجموعة بنك الإمارات دبي الوطني، والسيد جراهام هانيبل، الرئيس التنفيذي السابق لبنك رأس الخيمة الوطني، وذلك تقديراً للجهود التي بذلوها في سبيل تطوير ودعم القطاع المصرفي في الدولة. وقد أقيم الحفل بحضور كل من معالي عبد العزيز عبدالله الغرير، رئيس اتحاد المصارف، وعدد من الرؤساء التنفيذيين للمصارف الاعضاء.

اطلاق موقع إلكتروني جديد لاتحاد المصارف

قام اتحاد مصارف الإمارات بإطلاق موقعه الإلكتروني الجديد الذي يعكس المستوى العالي من النشاطات والتعاون والتنسيق المستمر مع البنوك الأعضاء، ويهدف الموقع إلى تزويد الجمهور بمنصة تضم كافة المعلومات المتعلقة بعمل الاتحاد والدور الذي يلعبه في القطاع المصرفي، فضلاً عن توفير مختلف الأنشطة والتقارير والاخبار الصادرة عنه بشكل منتظم.

ويهدف الموقع أيضاً إلى توعية عملاء المصارف العاملة في الدولة بآلية عملها، وتلبية توقعاتهم بما يخدم مصلحة المجتمع والاقتصاد الوطني.

استقطاب وتنمية الكوادر المواطنة من أولويات اتحاد المصارف

أولويات خطة العمل

يدعم اتحاد مصارف الإمارات المبادرات الحكومية وتحديداً التوطين والحكومة الذكية وصندوق معالجة الديون المتعثرة للمواطنين، كما يسعى لتعزيز مكانة القطاع المصرفي محلياً ودولياً عبر تأسيس روابط مع جمعيات مصرفية عالمية مرموقة.

يعتزم اتحاد مصارف الإمارات، تماشياً مع خطة العمل للعام ٢٠١٤، الاستمرار في تعزيز الحوار والتشاور مع المصرف المركزي والتعاون والتنسيق مع الوزارات والدوائر الحكومية المحلية حول كافة القضايا المتعلقة بالقطاع المصرفي. علاوة على ذلك، يسعى اتحاد المصارف الى توسيع نطاق التعاون مع جمعيات مصرفية عالمية مختارة بهدف تعزيز مكانة القطاع المصرفي الإماراتي محلياً ودولياً. كما سيواصل اتحاد المصارف اتخاذ كافة السبل المتاحة لتشجيع مواطني الدولة للانخراط في العمل المصرفي، وسيعمل من خلال التعاون الوثيق والتنسيق بين المصارف الأعضاء على تطوير بيئة تتيح لهم القيام بدورهم في التنمية الاقتصادية بشكل فعال، إضافةً إلى المساهمة في المسؤولية المجتمعية وحماية المستهلك.

مواضيع مصرفية

يسعى اتحاد مصارف الإمارات إلى تعزيز التعاون والتشاور مع المصرف المركزي فيما يتعلق بالقضايا المصرفية ذات الاهتمام المشترك مثل نافذة الخصم، ونظام السيولة، وحسر الحماية الجنائية عن الشيكات المرتجعة، وتصفية عقود المشتقات المالية، ومتطلبات اتفاقيتيّ بازل الثانية والثالثة، بالإضافة إلى إنشاء نظام حوكمة يتوافق مع الشريعة الإسلامية، واعادة توحيد القطاعات الاقتصادية، وكذلك إعادة تعريف الأصول العقارية التجارية.

هذا وسيتم اتخاذ الخطوات الممكنة لانجاز القضايا الاخرى ذات الأهمية للشركات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تنفيذ الرهن العقاري، وقاعدة المعلومات الشاملة، كذلك سيتم تعزيز التعاون مع المصرف المركزي حول مشروع انشاء المحفظة الذكية بما يضمن تنفيذ مبادرة الحكومة الذكية في الوقت المحدد.

كذلك يعمل الاتحاد على تشجيع الجهات الحكومية المختصة على تبني الضوابط التي اقترحها اتحاد مصارف الإمارات عند تعيين الخبراء المصرفيين، وسيتم كذلك متابعة مقترحات الاتحاد حول المحاكم التجارية المتخصصة، والمساهمة الفعّالة في اطلاق الاتحاد للمعلومات الائتمانية، ومتابعة انجاز مشروع تسجيل أصول الشركات الصغيرة والمتوسطة ووضع تعريف دقيق وواضح لها.

التعاون الدولي

ركز اتحاد مصارف الإمارات على فتح قنوات للتواصل مع عددٍ من الجمعيات المصرفية العالمية في بلدان تربطها علاقات اقتصادية وتجارية قوية بدولة الإمارات العربية المتحدة بهدف التعاون معها وذلك لتعزيز فرص البنوك الأعضاء تنمية الأعمال مع البنوك في تلك الجمعيات والتعرف على أفضل الممارسات في المجال المصرفي.

وسيتم العمل بالفعل لتطبيق مذكرتي التفاهم الموقعتين مع اتحاد مصارف كوريا وجمعية البنوك الإيطالية من خلال عقد اجتماعات مشتركة لمناقشة الأمور المصرفية ذات الاهتمام المشترك وكذلك تبادل الخبرات والمعلومات حول تلك الأمور .

تعزيز الرؤية

يعتزم اتحاد مصارف الإمارات عقد مؤتمرات صحفية وجلسات حوار لزيادة الوعي بالقضايا التي تهم القطاع المصرفي ودوره في دراستها وتقييمها، وكذلك يعمل اتحاد المصارف على تطوير وتحديث موقعه الإلكتروني بشكل دائم، كما سيتم الإعلان عن كافة الأنشطة والإنجازات وآخر الاخبار بشكل منتظم من خلال النشرات والبيانات الصحفية الدورية.

يتطلع اتحاد مصارف الإمارات لتنظيم مؤتمره الثاني للبنوك الأعضاء، والذي يقيمه تحت عنوان «الملتقى المصرفي في منطقة الشرق الأوسط»، والذي من المتوقع أن يضم عدداً من أهم الشخصيات المصرفية والمتحدثين في دولة الإمارات العربية المتحدة والمنطقة.

٢٠١٣
عام التفاؤل

لقد ساهمت الزيادة في إجمالي موجودات البنوك وانخفاض القروض المتعثرة وتحسن مستوى السيولة، في النهوض بالقطاع المصرفي في الامارات إلى حد كبير. كذلك رفع الفوز بتنظيم معرض اكسبو ٢٠٢٠ والأداء القوي لقطاعات السياحة والتجارة والتجارة مستوى التوقعات الإيجابية.

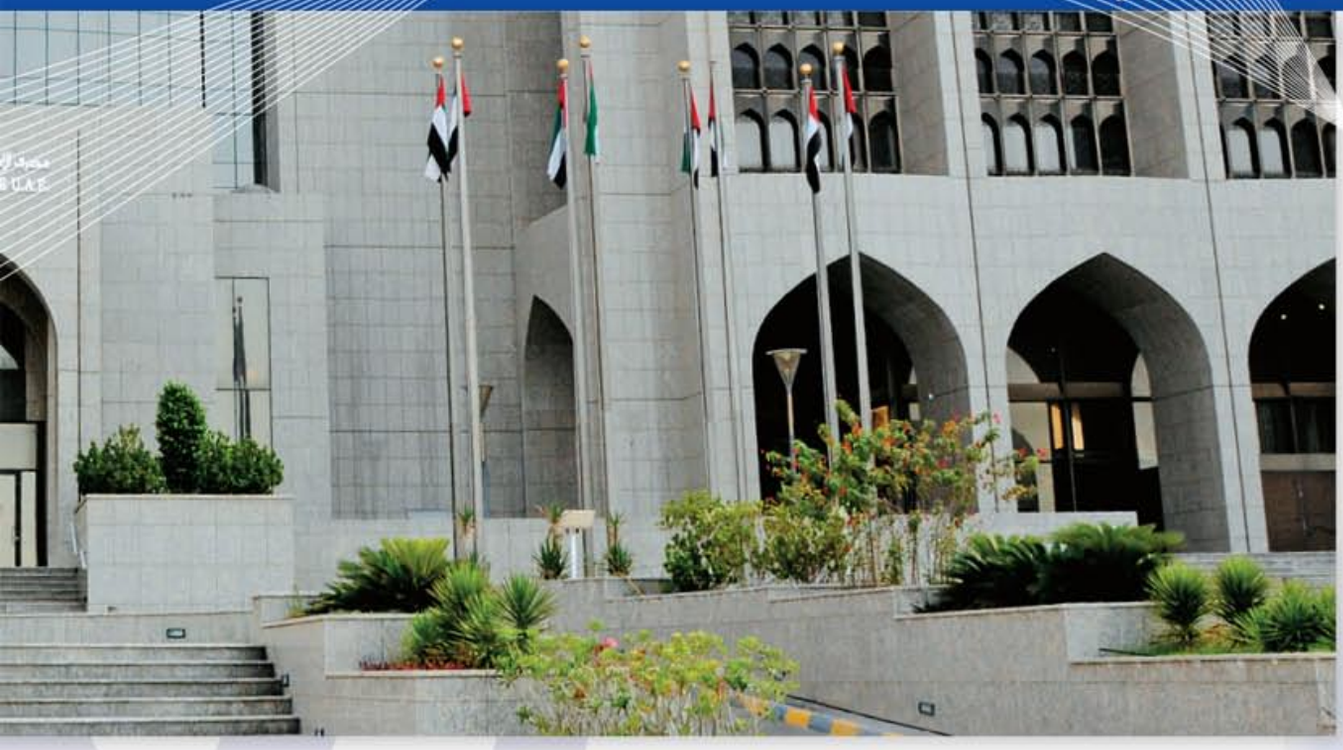

مؤشرات القطاع المصرفي

نما الإقراض المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة ٧,١ بالمائة (على أساس سنوي) في عام ٢٠١٣، وفقاً لأحدث البيانات الصادرة عن المصرف المركزي لدولة الإمارات، مع ملاحظة نمو القروض المصرفية بأسرع وتيرة لها منذ الربع الرابع من عام ٢٠٠٩، كذلك فإن التسارع الحاصل في نمو الائتمان (بمعدل قدره ٥,٥ بالمائة مقارنةً مع ٢,٧ بالمائة في عام ٢٠١٢) يعد دليلاً إضافياً على التوسع الاقتصادي على نطاق أكبر في دولة الإمارات في العام ٢٠١٣.

وتظهر المؤشرات النقدية الرئيسية أن إجمالي السيولة المحلية مستمر في التحسن مع ازدياد عرض النقد بالمعنى الأشمل (M٢) بنسبة ٢٢,٥ بالمائة في العام ٢٠١٣. أما عرض النقد (M١) (العملات النقدية والورقية المتداولة وأرصدة الحسابات الجارية وتحت الطلب) فقد تباطأ إلى ٢٦,٩ بالمائة في شهر ديسمبر ٢٠١٣.

الموجودات

ارتفع إجمالي الموجودات المصرفية بنسبة ٨,٥٣ بالمائة ليصل إلى ١,٩٤٥ مليار درهم إماراتي بنهاية شهر ديسمبر ٢٠١٣، وفقاً لتقرير الاحصاءات الشهرية الصادر عن البنك المركزي، محافظاً بذلك على مركز الدولة من حيث امتلاكها لأكبر قطاع مصرفي في المنطقة. ويعني الارتفاع أن إجمالي موجودات البنوك الوطنية الثلاثة والعشرين وكذلك الثماني والعشرين فرعاً للبنوك الأجنبية في الدولة قد بقي الأعلى في العالم العربي بعد أن تخطى موجودات البنوك السعودية قبل بضع سنوات.

الودائع

ارتفع إجمالي الودائع المصرفية بنسبة ٩,٣٣ بالمائة في العام ٢٠١٣ ليصل إلى ١,٢٧٧ مليار درهم إماراتي، بينما ارتفع إجمالي القروض المصرفية والسلف (بعد خصم المخصصات والفوائد المعلقة) بنسبة ٧,١ بالمائة لتصل إلى ١,١٧٧ مليار درهم إماراتي. ونمت الودائع المصرفية الإجمالية على أساس سنوي في ديسمبر ٢٠١٣ بنسبة ٩,٣٣ بالمائة وبما يعادل ١٠٩ مليار درهم إماراتي. ووفقاً لأرقام المصرف المركزي، ارتفعت ودائع المقيمين بنسبة ١٣ بالمائة في عام ٢٠١٣، والذي مثل الدافع الرئيسي وراء نمو إجمالي الودائع ليصل إلى ١,٢٧٧ مليار درهم في نهاية عام ٢٠١٣، مقابل ١,١٦٨ مليار درهم إماراتي في نهاية عام ٢٠١٢. في حين بلغ إجمالي الودائع في نهاية عام ٢٠١١ حوالي ١٠٦٩,٧ مليار درهم إماراتي.

وواصلت الودائع الحكومية الانخفاض على أساس شهري خلال الربع الرابع، ما أدى إلى نمو أبطأ لمؤشر عرض النقد (M٣) (الذي يشمل عرض النقد (M٢) والودائع على المدى الطويل وصناديق سوق المال بتاريخ استحقاق يزيد عن ٢٤ ساعة) خلال المدة ذاتها. وارتفع مؤشر عرض النقد (M٣) بنسبة ١٢,٦ بالمائة في عام ٢٠١٣، مقابل ١٠,٩ بالمائة في عام ٢٠١٢. ووصلت الودائع الحكومية إلى ١٦١ مليار

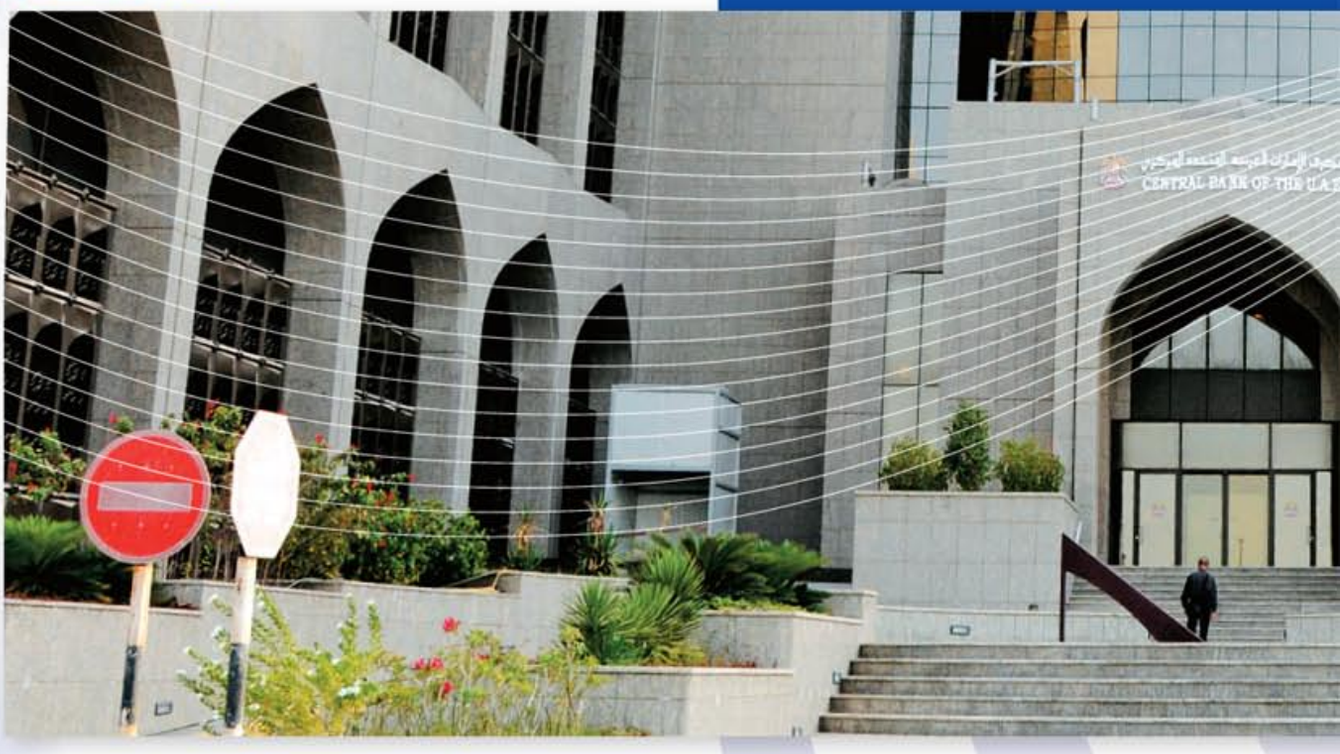

درهم إماراتي بنهاية عام ٢٠١٣، مقارنة مع ٢٢٠ مليار درهم بنهاية عام ٢٠١٢.

القروض والسلف والسحب على المكشوف

بلغ إجمالي القروض ١,١٧٧ مليار درهم إماراتي بنهاية عام ٢٠١٣، مقارنة مع ١,٠٩٩ مليار درهم بنهاية عام ٢٠١٢، وقد انعكست الزيادة على جميع المكونات الأساسية. فقد بلغت القروض الممنوحة لقطاع العقارات ١٨٠ مليار درهم، ولم تتخطى القروض الشخصية للمقيمين عتبة ٢٧٩ مليار درهم، بينما أظهرت القروض الممنوحة للشركات نمواً ملحوظاً لتصل إلى ٤٥٥ مليار درهم مقابل ٣٩٥ مليار درهم في عام ٢٠١٢، ما يعكس الثقة القوية في الاقتصاد. هذا وبلغت القروض الممنوحة للحكومة حوالي ١٤٥ مليار درهم مقارنة مع ١٢٣ مليار درهم في عام ٢٠١٢، بينما تراجعت القروض لقطاع الخدمات من ١٣٧,٦ مليار درهم في عام ٢٠١٢ إلى ١١٨ مليار درهم في عام ٢٠١٣. ويشير إجمالي الزيادة الطفيفة في مجموع القروض إلى رغبة البنوك الإماراتية في المضي قدماً بالنمو مع اتباع الحيطة والحذر، والاستمرار في سياسة الإقراض المتوازنة.

اما بالنسبة للربحية فقد حققت البنوك صافي ارباح بلغت حوالي ٣١,٦ مليار درهم في ٢٠١٣ مقابل حوالي ٢٦,٥ مليار درهم في العام ٢٠١٢.

ووفقاً لتقرير ستاندرد أند بورز، فمن المتوقع تحسن جودة الأصول في البنوك في دولة الإمارات خلال عام ٢٠١٤ مع تراجع نسبة القروض المتعثرة وتحسن نسب التغطية مدعومة بنمو الموجودات والأرباح. هذا وقد استقرت نسب القروض المتعثرة في أغلب البنوك طوال الاثني عشر شهراً الماضية، وذلك بعد أن شهدت جودة الأصول تراجعاً على مدى السنوات القليلة الماضية. وتواصل البنوك جني أرباح قوية قبل خصم المخصصات وزيادة تغطيتها للقروض المتعثرة مقروناً مع تباطأ معدل القروض المتعثرة الجديدة إلى حد كبير.

المضاعف النقدي

أعلن المصرف المركزي أن إجمالي العرض النقدي M٠ (الذي يشمل النقد المتداول + النقد لدى البنوك) ارتفع بنسبة ٠,٨ بالمائة، من ٦٣,٤ مليار درهم إماراتي بنهاية نوفمبر ٢٠١٣ إلى ٦٣,٩ مليار درهم بنهاية ديسمبر ٢٠١٣. ويشير المضاعف النقدي إلى مقدار النمو في العرض النقدي عقب زيادة مقدارها مليار درهم في القاعدة النقدية والتي تشمل (النقد المتداول + احتياطات البنوك التجارية لدى البنك المركزي + شهادات الإيداع). وازداد إجمالي عرض النقد (M١) بنسبة ١,٧ بالمائة من ٣٧٣,٣ مليار درهم إماراتي في نهاية نوفمبر٢٠١٣ إلى ٣٧٩,٦ مليار درهم في نهاية ديسمبر ٢٠١٣.

كما ازداد إجمالي عرض النقد (M٢) الذي يتكون من العرض النقدي (M١) والودائع شبه النقدية التي تشمل (ودائع المقيمين الاجل والودائع الادخارية بالدرهم، والمدفوعات التجارية المسددة مسبقاً بالدرهم، والودائع بالعملات الأجنبية) بنسبة ١,٩ بالمائة من

١٠٣٦,٨ مليار درهم إماراتي في نهاية نوفمبر٢٠١٣ إلى ١٠٥٦,٨ مليار درهم إماراتي في نهاية ديسمبر ٢٠١٣.

رأس المال والاحتياطات وكفاية رأس المال

يظهر التقرير الصادر عن المصرف المركزي أن اجمالي رأس المال والاحتياطات قد تراجع إلى ٢٦٨,٤ مليار درهم إماراتي بعد أن كان ٢٧٦ مليار درهم إماراتي في عام ٢٠١٢. أما ملاءة إجمالي رأس المال فقد بلغت ١٩,٣ بالمائة في نهاية عام ٢٠١٣. وكان مجموع رأس مال البنوك واحتياطاتها قد بلغ حوالي ٢٧٦ مليار درهم إماراتي في نهاية ٢٠١٢، ما أدى إلى نسبة عالية لملاءة اجمالي رأس المال بلغت ٢١ بالمائة في نهاية العام ذاته.

تطورات النظام المصرفي

وفقاً لإحصائيات المصرف المركزي، بقي عدد البنوك الوطنية ٢٣ بنكاً في نهاية عام ٢٠١٣، إلا أن عدد فروعها ارتفع من ٨٠٥ فرعاً في عام ٢٠١٢ إلى ٨٤١ فرعاً في ٢٠١٣. وفي الوقت ذاته، ارتفع عدد فروع البنوك الأجنبية الثماني والعشرين العاملة في السوق المحلية من ٨٥ فرعاً في عام ٢٠١٢ إلى ٨٧ فرعاً في نهاية عام ٢٠١٣. وبلغ عدد الصرافات الآلية في الدولة ،المرتبطة عبر نظام UAESWITCH ، ٤,٦٦٤ صرافاً في نهاية ديسمبر ٢٠١٣، مقارنة مع ٤,٤٩٢ صرافاً في نهاية ديسمبر ٢٠١٢.

النظرة المستقبلية

يتوقع تقرير التوقعات الاقتصادية الدولية الصادر عن البنك الدولي تحقيق ارتفاع في نسبة النمو في الدول النامية من ٤,٨ بالمائة في عام ٢٠١٣ إلى ٥,٣ بالمائة في ٢٠١٤، و٥,٥ بالمائة في عام ٢٠١٥، و٥,٧ بالمائة في عام ٢٠١٦. ورغم أن وتيرة النمو جاءت أقل بنسبة ٢,٢ نقطة مئوية عما كانت عليه خلال فترة الطفرة بين ٢٠٠٣-٢٠٠٧، فإن بطء النمو ليس مدعاةً للقلق سيما ان الفرق يعكس تراجع وهج النمو غير الاعتيادي وغير المستدام الذي سبق الأزمة، ولا يمثل انخفاضاً في إمكانات النمو في الدول النامية. علاوة على ذلك، فإن هذا النمو البطيء يمثل تحسناً كبيراً (بنسبة ٦٠ بالمائة) مقارنة مع النمو في الثمانينيات وأوائل التسعينيات.

بالنسبة للدول ذات الدخل المرتفع، فإن العوائق

إجمالي الناتج المحلي ٢٠١٣ (%)

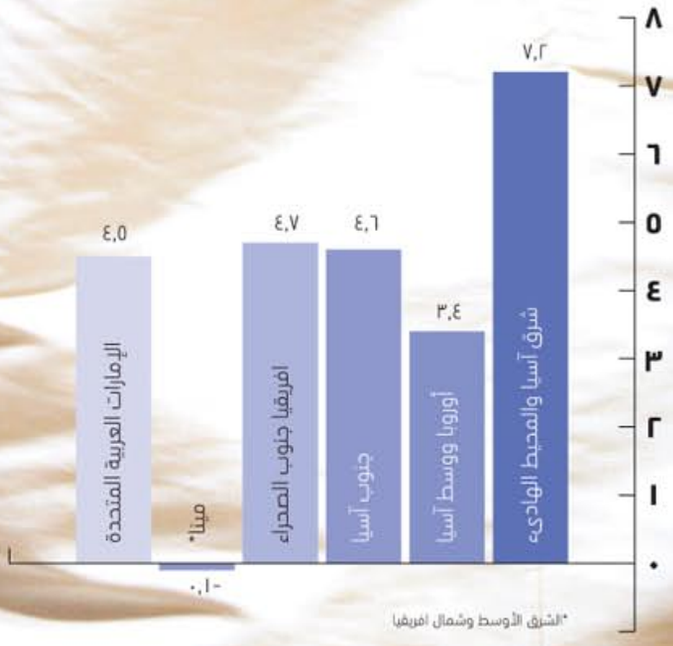

النظام المصرفي بالأرقام

	٢٠١٢	٢٠١٣
المصارف الوطنية	٨٠٥ فرع	٨٤١ فرع
المصارف الأجنبية	٨٥ فرع	٨٧ فرع
الصرافات الآلية (UAESWITCH)	٤٤٩٢	٤٦٦٤

المضاعف النقدي

	التغير في ديسمبر	التغيير خلال عام ٢٠١٣					
	ديسمبر ٢٠١٢	نوفمبر ٢٠١٣	ديسمبر ٢٠١٣	بمليارات الدراهم	%	بمليارات الدراهم	%
مؤشر العرض النقدي (M0)	٥٧,٨	٦٣,٤	٦٣,٩	٠,٥	٠,٨	٦,١	١٠,٦
العملات النقدية والورقية المتداولة	٤٥,٦	٥١,١	٥٠,٤	-٠,٧	-١,٤	٤,٨	١٠,٥
ودائع نقدية	٢٥٣,٦	٣٢٢,٢	٣٢٩,١	٦,٩	٢,١	٧٥,٥	٢٩,٨
مؤشر العرض النقدي (M1)	٢٩٩,٢	٣٧٣,٣	٣٧٩,٦	٦,٣	١,٧	٨٠,٤	٢٦,٩
ودائع شبه نقدية	٥٦٣,٢	٦٦٣,٥	٦٧٧,٢	١٣,٧	٢,١	١١٤,٠	٢٠,٢
مؤشر العرض النقدي (M2)	٨٦٢,٤	١٠٣٦,٨	١٠٥٦,٨	٢٠,٠	١,٩	١٩٤,٤	٢٢,٥
ودائع حكومية	٢٢٠,٧	١٨٠,٤	١٦٣,١	-١٧,٣	-٩,٦	-٥٧,٦	-٢٦,١
مؤشر العرض النقدي (M3)	١٠٨٣,١	١٢١٧,٢	١٢١٩,٩	٢,٧	٠,٢	١٣٦,٨	١٢,٦

مؤشرات رئيسية

المؤشر	التغير خلال السنة %	٢٠١٢/١٢/٣١	٢٠١٣/١٢/٣١
الودائع (مليار درهم)	٪٩,٣٣	١١٦٨	١٢٧٧
شهادات الإيداع	١٣,٥	٩٥	١٠٨
القروض والسلف والسحب على المكشوف	٧,١	١٠٩٩	١١٧٧
الموجودات	٨,٥٣	١٧٩٢	١٩٤٥
رأس المال والاحتياطيات	-٢,٩	٢٧٦	٢٦٨
النسب		31/12/2012	31/12/2013
أسعار الايبور لسنة (%)		١,٦٢٥	١,٨٢٨
ملاءة رأس المال (%)		٢١	١٩,٣
القروض والسلف /الودائع (%)		٩٤	٩٢

تنبؤات النمو للبنك الدولي

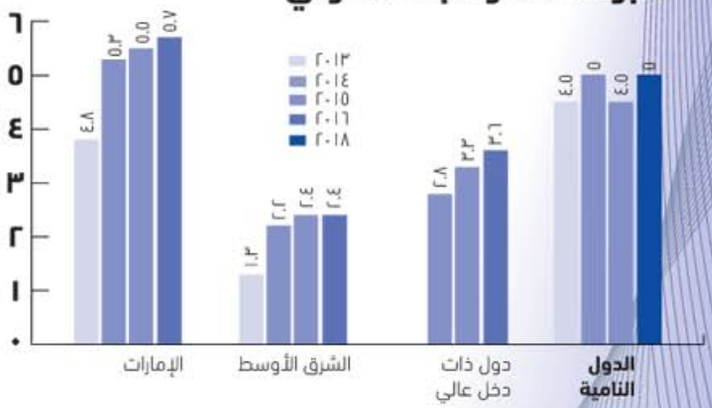

إجمالي القروض بنهاية ٢٠١٣

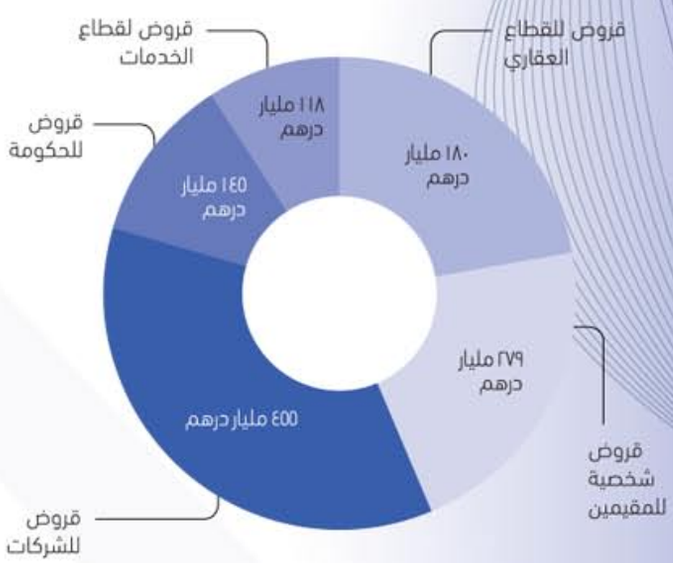

أمام النمو نتيجة عدم الاستقرار في السياسات ستستمر في التلاشي، مما سيسرع النمو الاقتصادي من ١,٣ بالمائة في عام ٢٠١٣ إلى ٢,٢ بالمائة خلال عام ٢٠١٤، ليستقر عند ٢,٤ بالمائة في كل من العامين ٢٠١٥ و٢٠١٦. ومن بين الاقتصاديات ذات الدخل المرتفع، يُعد الانتعاش في الولايات المتحدة الأمريكية هو الأسرع، مع نمو الناتج الإجمالي المحلي خلال السنتين الماضيتين، حيث من المتوقع أن ينمو الاقتصاد الأمريكي بنسبة ٢,٨ بالمائة في العام ٢٠١٤ مقابل ١,٨ بالمائة في عام ٢٠١٣، ليستقر عند نسبة ٢,٩ و٣ بالمائة في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ على التوالي. أما النمو في منطقة اليورو، وبعد عامين من الانكماش، فمن المتوقع أن يصل الى ١,١ بالمائة في ٢٠١٤، و١,٤ و١,٥ بالمائة في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ على التوالي.

أما النمو في الشرق الأوسط فقد بقي ضعيفاً مصحوباً مع نظرة مستقبلية يكتنفها الشك، إذ من المتوقع أن يصل إجمالي النمو في المنطقة عند نسبة ٢,٨ بالمائة في عام ٢٠١٤، وأن يستقر عند ٣,٣ بالمائة في عام ٢٠١٥ وعند ٣,٦ بالمائة في عام ٢٠١٦ - وهي نسب أقل بكثير من إمكانات المنطقة.

بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي ككل، يقول الخبراء إن الوضع المالي للدول المصدرة للنفط سيواصل اكتسابه لمزيد من القوة مع ارتفاع إجمالي صافي الموجودات الأجنبية إلى ٢,٥ تريليون دولار في عام ٢٠١٣ (حوالي ٩,١ تريليون درهم إماراتي)، أي ما يعادل ٩٥ بالمائة من مجموع ناتجها الإجمالي المحلي.

اما التوقعات بالنسبة إلى الإمارات فتبدو جيدة، حيث من المتوقع أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي ٥٪ في عام ٢٠١٤، إذ كشفت دائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي عن تقديراتها بإنتاج ٢,٨ مليون برميل نفط يومياً في الإمارات خلال عام ٢٠١٤. ومع توسع القطاعات غير النفطية أيضاً، فإن الإمارات تقف على بر الأمان إذ ستصبح أكبر منتج للألمنيوم في السنين الخمس القادمة، كما أنه من المتوقع أن يتفوق أداء قطاعي السياحة والطيران خاصة بعد فوز دبي باستضافة معرض اكسبو ٢٠٢٠ العالمي. وكذلك تتوقع الإمارات تحقيق فائض عام بنسبة ٩٪ من إجمالي الناتج المحلي، وهو ضعف الرقم المحقق في عام ٢٠١٢. ومن المتوقع استمرار معدلات النمو بنسبة ٤,٥ إلى ٥ في المئة حتى الفترة بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٨، حيث من المتوقع أن يصل إجمالي الناتج المحلي الى ١,٧ تريليون درهم تقريباً بحلول عام ٢٠١٨.

السيولة والثقة ترفع التوقعات لعام 2014

■ نما الاقتصاد الإماراتي بنسبة 4,5 بالمائة خلال عام 2013 معززاً بنشاط قطاعات السياحة، والضيافة والعقارات

في ظل السيولة العالية للحكومة الاتحادية والانتعاش الاقتصادي والنظم المتقدمة يتطلع القطاع المصرفي إلى عام جديد من الأداء المميز

من المتوقع أن يؤدي فوز دبي باستضافة معرض إكسبو ٢٠٢٠ العالمي إلى انتعاش اقتصادي كبير، إذ يقدر الخبراء الماليون بأن الحدث سوف يضيف حوالي ٨٤ مليار درهم إماراتيّ (ما يُقدر بنسبة ٢٤,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي) إلى الاقتصاد المحلي في الفترة ما بين عامي ٢٠١٥ و٢٠٢١. ووفقاً لصندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يحافظ النمو الاقتصادي على قوته، في ظل التقديرات بأن يصل معدل النمو في عام ٢٠١٣ إلى ٤,٥٪، مدعوماً بقطاعات السياحة والضيافة والعقارات. كما يتوقع الصندوق استمرار نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنفس المعدل خلال عام ٢٠١٤ مدفوعاً بنمو القطاع غير النفطي، وعلى صعيد آخر، ذكر صندوق النقد الدولي أن القواعد الجديدة الخاصة بنظامي الرهن العقاري والتركزات

من المتوقع أن يحافظ القطاع المصرفي في الامارات على مستوى قوى من السيولة والتمويل

الائتمانية من شأنها أن تساعد على حماية سلامة النظام المصرفي والذي يتمتع بملاءة مالية عالية . كذلك من شأن نسب التركزات الائتمانية الجديدة أن تؤدي إلى ترشيد المخاطر بالنسبة لانكشافات البنوك المستقبلية .

أما وكالة مودي لخدمات المستثمرين المتخصصة في التصنيف الائتماني فقد رفعت تصنيف النظام المصرفي الإماراتي من «سلبي» إلى «مستقر». ويشير التقرير الذي أصدرته الوكالة في نوفمبر ٢٠١٣ إلى تراجع مستويات القروض المتعثرة واستمرار تعافي السوق العقاري المحلي وإلى أن تحسن جودة الأصول سوف يؤدي إلى انخفاض نسبة الديون المعدومة، والتي ستؤدي بدورها، إذا ما رافقها نمو في الأصول، إلى زيادة في صافي أرباح البنوك الإماراتية إلى حوالي ٢,٥٪ من الأصول المرجح تعرضها للمخاطر خلال ٢٠١٤ مقابل ٢٪ فقط في نهاية عام ٢٠١٢.

سيولة قوية

ووفقاً لتقرير مودي، يتميز القطاع المصرفي الإماراتي بالسيولة العالية، بالإضافة إلى القدرة على امتصاص الصدمات المالية في ظل رسملة عالية ، كذلك تتوقع الوكالة أن يتمكن النظام المصرفي من المحافظة على مستوى قوي من السيولة والتمويل.

وترى الوكالة أن زيادة صافي الدخل سوف تعطي البنوك الإماراتية القدرة على توليد رأس المال داخلياً والذي يعتبر ضرورياً لدعم نمو الأصول مستقبلاً مع

الحفاظ على مستويات قوية لرأس المال الأساسي والذي بلغ نسبة ١٦٪ خلال عام ٢٠١٣.

وتتوقع الوكالة كذلك نمواً قوياً للودائع مع استمرار تركيز البنوك على إدارة السيولة قبيل تطبيق معدلات السيولة وفقاً لاتفاقية بازل الثالثة. ويذكر التقرير أن توفر عوامل الثقة، والنمو الاقتصادي المستقر، واستمرار تعافي السوق العقارية سوف يساعد على نمو الائتمان في القطاع المصرفي بنسبة تتراوح بين ٧ إلى ١٠٪ سنوياً.

ثقة أكبر

من الواضح أن الثقة في القطاع المصرفي بدأت في التحسن، إذ زادت الودائع لترتفع إلى ١,٢٧ تريليون درهم إماراتيّ في عام ٢٠١٣. كما بلغت أصول البنوك الإماراتية مجتمعة ١,٩ تريليون درهم إماراتيّ في شهر ديسمبر ٢٠١٣ وفقاً للتقرير الإحصائي الشهري للمصرف المركزي. كما أشار نفس التقرير إلى ارتفاع إجمالي الودائع بنسبة ٩,٣٣٪ في العام ٢٠١٣، والذي يعد عاملاً أساسياً في تحقيق هذا النمو . يبدو أن عام ٢٠١٤ سوف يكون عاماً جيداً للقطاع المصرفي بشكل عام وبالنسبة لاتحاد مصارف الإمارات بشكل خاص، ويتضح من خلال كل تلك التوقعات الإيجابية المستقبلية والكثير من المؤشرات المشجعة أن القطاع المصرفي الإماراتي مهيأ للنمو بمعدل ثابت ومدروس.

توجهات مصرفية

شهد القطاع المصرفي عدداً من التوجهات خلال ٢٠١٣، منها زيادة الطلب على المنتجات المصرفية الإسلامية، إذ من المقدر أن يوفر التمويل الإسلامي فرصاً جديدة ليصبح الخيار الأفضل للأسواق الناشئة.

كذلك حددت حكومة دولة الإمارات قطاع التكنولوجيا باعتباره أحد القطاعات الرئيسية للاستثمار كجزء من خطة الدولة للتنويع والتطوير، ما يدفع باتجاه تغييرات جمّة في القطاع المصرفي. واستناداً لتقرير يوغوف (YouGov) فإن ٧٦ بالمائة من عملاء المصارف في دولة الإمارات قد سجلوا في الخدمات المصرفية عبر الإنترنت في الفترة ما بين ديسمبر ٢٠١٢ ومايو ٢٠١٣، وطبقاً للشركة فإنه في الفترة التي سبقت شهر سبتمبر ٢٠١٣، استخدم العملاء حسابين مصرفيين في المتوسط لإدارة شؤونهم المالية، في حين استخدم ٧٢ بالمائة من العملاء البطاقات الائتمانية، واستخدم ٣٢ بالمائة منهم حلول الصيرفة الإسلامية.

أما على صعيد جودة الأصول ، فقد انخفضت الأموال المخصصة لتغطية الديون المتعثرة لدى أكبر المقرضين في دولة الإمارات مع انحسار الأزمة المالية العالمية وشعور كبار المصرفيين بتفاؤل أكبر حيال قوة

من المقدر أن يضيف معرض إكسبو 2020 حوالي 84 مليار درهم إلى اقتصاد الإمارات بين عامي 2015 و 2021

■ يتوقع المحللون أن يكون النمو في الائتمان ثنائي الرقم في العام 2014

الاقتصاد المحلي.

أحد المجالات الأخرى المرشحة للنمو هو قروض التجزئة، حيث من المتوقع ارتفاع معدل الإقراض بنسبة ٦٪ هذا العام. كذلك يتوقع المحللون توسعاً في النمو الائتماني بنسب نمو تتراوح بين ١٠ و ١٢٪ خلال عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥.

تحديات القطاع المصرفي

وفقاً لتقرير حديث لستاندارد آند بورز - والذي جاء تحت عنوان «آفاق القطاع المصرفي في دولة الإمارات للعام ٢٠١٤: الارتفاع الطفيف في الإقراض والنشاط الاقتصادي يشيران إلى تواصل النمو المربح»، فإن أمام البنوك في دولة الإمارات آفاقاً جيدة في العام ٢٠١٤ حيث من المتوقع أن تحقق المصارف عاماً آخر من الأداء المالي القوي ، نتيجة للنمو الاقتصادي الصحي والتفاؤل الذي يسود قطاع الشركات. في غضون ذلك، من المتوقع أيضاً أن تبقى معدلات التضخم ما بين ٢ إلى ٢,٥ بالمائة وفقاً لستاندرد آند بورز.

في المقابل تواجه البنوك تحديات كبيرة إذ يجب عليها أن تواصل العمل على رفع مستوى خدمات العملاء والشفافية ، وكذلك الحد من التركز سيما في القروض ، ويتمثل عامل الخطر الأساسي الذي يجب مراقبته على مدى الأربع وعشرين شهراً المقبلة بالتطورات المتعلقة ببعض التعاملات الكبيرة الذي تم إعادة هيكلتها، حيث أن عدم التسديد المحتمل لهذه الديون من شأنه أن يزيد من متطلبات تخصيص الاحتياطيات لبعض البنوك، ويحد بذلك من ربحيتها.

ومع ذلك تعتقد وكالة التصنيف الائتماني أن جودة الأصول ستواصل تحسنها، على الرغم من أنه ليس من المرجح أن يحدث انخفاض أكبر في تكلفة المخاطر. وتشير الوكالة إلى أن مستويات التمويل القوية للبنوك والنوعية الجيدة لرأس المال ستساهم في مساعدة البنوك على الصمود أمام تطورات السوق الغير مواتية، كانخفاض السيولة وارتفاع تكاليف التمويل.